وفد من اللجنة النيابية لحقوق الانسان زار سجن وزارة الدفاع

جعجع يسأل لحدود لماذا لم يشملته العفو

ويعتبر القبول بوثيقة الوفاق تنازلاً عن الحقوق الشخصية

النهار ٢٨/١١/٢٠٠٤: قابل وفد من لجنة حقوق الانسان النيابية قائد "القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع في سجنه في مقر وزارة الدفاع امس ونقل عنه سؤاله "لماذا لم يشملني العفو، وأنا من قبل بالوفاق وسار بالمصالحة الوطنية؟ لا اطلب العفو عني، إنما اسأل لماذا لا يصدر رئيس الجمهورية العماد اميل لحود عفواً خاصاً عني، ولماذا لا يقدم مجلس النواب على هذه الخطوة؟"

زار الوفد الذي ضم النواب نعمة الله ابي نصر وغسان مخيبر وعاطف مجدلاوي وامينة سر اللجنة منى كمال سجن وزارة الدفاع في التاسعة صباحاً واطلع خلال ساعتين ونصف على اوضاع السجناء ولاسيما الدكتور جعجع الموقوف منذ ٢١/٤/١٩٩٤ في سجن الوزارة، الذي جهز لحالة خاصة كما افاد منسق اللجنة ابي نصر، مستغرباً ابقاء جعجع في السجن حتى اليوم ومتمنياً ان يشملته العفو.

بعد الجولة توجه النواب الى ساحة النجمة وعقدوا مؤتمراً صحافياً تحدثوا خلاله عن نتيجة الزيارة، وقال ابي نصر: "الزيارة استمرت ساعتين ونصف وتأتي في اطار زيارة السجون التي استثنى منها سجن وزارة الدفاع، وقررنا كلجنة زيارة السجن منذ خمسة اشهر. جعجع سجن في ١٩٩٤ وبقي فيه تسعة اشهر، قبل ان يشرع هذا السجن في ١٧/١/١٩٩٥ من اجل حالة خاصة اي حالة الدكتور جعجع. هذا السجن ليس مصنفاً في الاساس كسجن وانا اعتبره غير شرعي لأن ادارة السجون منوطة عادة بوزارة الداخلية، وقد صدر مرسوم في ١٧/١/١٩٩٥ تحت الرقم ٦٢٣٦ شرع هذا السجن من اجل حالة خاصة، ونعتبر الامر مخالفة قانونية لأن السجن لم يكن شرعياً حين اوقف جعجع.

وضع جرجس الخوري

أستطيع القول انه غير مصمم في الاساس كسجن، وأسأف غرفة احد السجناء جرجس الخوري السجين في حادثة كنيسة سيدة النجاة، فهذه الغرفة عرضها ١٣٠ سنتيمتراً، الى جانبها حمام بعرض متر وعشرة سنتيمترات ومعروف ان جعجع امضى في هذه الغرفة عشرة أعوام وثلاثة أشهر، وهي تفتقد الى التهوية، لا شباك فيها ولا نافذة ولا فتحة صغيرة، باستثناء كوة للتهوية في سقفها، وليست فيها اي اضاءة. الخوري ينام على فراشه على الارض، وممنوع على محاميه زيارته، علماً انه النائب الزميل جورج نجم الذي كشف انه طلب اذناً لزيارة موكله وقيل له "لقد اصبحت نائباً ولم تعد وكيله؟"

واضاف ابي نصر: "يقول السجين جرجس الخوري (٣٦ عاماً) انه لم يبر احداً منذ عشرة اعوام وثمانية اشهر سوى والدته واخيه وهو في الانفراد لا يتكلم مع احد. ويطلب ان يقابل كاهناً ولا يسمح له، ويطلب ايضاً بخروجه من السجن ويقول انه بريء، ويشكو من الم في ظهره ويحتاج الى صورة اشعة. طبعاً هناك طبيب السجن وهو يفحصه من وقت الى آخر.

سألناه اذا مورس العنف في حقه، وهل يتعرض للضرب فأجاب انه بعد صدور الحكم لم يتعرض لأي عنف جسدي ولا حتى لأي عنف معنوي، ويحق له في ساعة نزهة في الخارج بشرط ان يكون مكبل اليدين وبرفقة عسكري، لقد امضى الدكتور جعجع في غرفة مماثلة عشرة اعوام وثلاثة اشهر واستبدلت غرفته منذ اربعة اشهر. ولاحظنا ان الغرفة التي يقيم فيها اخيراً مبنية حديثاً ومؤهلة ومصممة في شكل لائق، واعترف أمر السجن بأنها جهزت خصيصاً للدكتور جعجع، ونستطيع القول انها جديدة وفي حالة جيدة، حتى الدكتور جعجع يقول ان وضعها جيد، لكنه يقول انه لا يهتمه وضع الغرفة، بل شروط السجن التي اصبحت متوافرة ومؤمنة، اقله منذ اربعة أشهر، ويقول بالحرف الواحد: "مكاني ليس هنا. قبلت بالوفاق الوطني وسرت بالوفاق الوطني وبالمصالحة الوطنية، واتساءل لماذا لم يشملني العفو؟ هناك تأخير من مجلس النواب في اصدار عفو عني وتعديل قانون العفو ولا اعرف لماذا". قلنا له: انت تطلب العفو؟ فأجاب: "أنا لا اطلب بل اتساءل لماذا لا يصدر رئيس الجمهورية (العماد اميل لحود) عفواً خاصاً؟" وشدد على تعبير اتساءل ولا اطلب". وقلنا له:

قد يكون هناك حق شخصي يعرف هذا الموضوع، فاجاب بالحرف الواحد: "كل من سار بوثيقة الوفاق الوطني تنازل عن كل حقوقه السابقة، فهناك مئة ألف شخص ماتوا وقتلوا أليست لهم حقوقهم الشخصية؟ لهذا السبب اتساءل لماذا حتى هذا التاريخ لم يشملني العفو بارادة فخامة رئيس الجمهورية، خصوصاً ان شروط العفو متوافرة".

وتابع ابي نصر "الامر الثاني، ممنوع الاختلاط كما نعرف جرجس الخوري مثلا يمنع من مشاهد احد، وهذا السجن الذي شرعته الدولة كسجن يتضمن سجينين فحسب هما ججع وجرجس الخوري.

فلماذا اذا كل هذه الهالة لهذا السجن، أهو من اجل مسجونين وموقوفين فحسب؟.

ان غرفة ججع فيها تدفئة وتدخلها الشمس ومجهزة بكل ما يلزم، يسمح له بالمطالعة على انواعها وعنده مكتبة مليئة بالكتب، لكنه يُمنع من قراءة الصحف ومشاهدة التلفزيون. لفتنا الوعي والذكاء اللذين يتمتع بهما ججع وحضوره الدائم ووضع الفكر الممتاز وتمتعه بالمنطق والحديث اللبب المتكامل. ورغم منعه من الاطلاع على الصحف والمجلات السياسية والتلفزيون والاستماع الى الاذاعات، شعرنا بأنه مطلع على كل احداث البلاد وتفصيلها، وذكرني بحادثة، ربما يعود تاريخها الى ثلاثة عشر عاماً، بتفاصيلها الدقيقة".

وتابع: "لاحظنا ان صحة الدكتور ججع جيدة، ويقول انه لا ينقصه شيء ويطلب ألا نهتم بكل هذه التفاصيل، لانه كسجين يُعامل معاملة حسنة، إنما يركز على ان مكانه ليس في السجن. وكرر انه مشى بالوفاق الوطني وبالمصالحة من اجل الوطن، وانه سلم السلاح في حين ان غيره لم يسلم سلاحه.

ويضيف ججع انه اذا اقتضى الامر من اجل قضايا وطنية فلن انتازل حتى لو بقيت هنا في السجن عشر سنوات اضافية او عشرين سنة".

ورأى ابي نصر: "لنا ملاحظة صغيرة، هي ان مبدأ السجن الانفرادي او الانفراد عقوبة استثنائية يصدرها أمر السجن او القاضي ولا يجوز ان تتعدى مدتها عشرين يوماً او ثلاثين. السجن في وزارة الدفاع معد أساساً لسجناء يمضون العقوبة بالانفراد، وهو امر مخالف للمبدأ العام ولأنظمة السجون كما ترى منظمة الامم المتحدة. وسألنا ججع ماذا يطلب في انتظار تحقيق الامل بالعفو، وبما انه يحضر اطروحة في الفلسفة الدينية او فلسفة اللاهوتية بالمعنى المسيحي هي نوع من التعمق في الدين، وقد رُفض طلبه حتى الآن. ولفتنا ايضا ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي مُنعت من زيارة السجن رغم صدور المرسوم رقم ٨٨٠٠ تاريخ تشرين الثاني ٢٠٠٢ وعليه توابع رئيس الجمهورية ووزراء العدل والداخلية والدفاع. اذا لم يكن ثمة شيء يخافون منه فعلاً، فأتساءل لماذا لم يُسمح لهذه المنظمة العالمية المعترف بها دولياً بزيارة السجن؟ نعرف ان سجن رومية وسجن زحلة وغيرهما من السجون التي زارتها اللجنة كانت مجهزة بالتلفزيون والراديو وحتى بقاعة واسعة لاختلاط السجناء، فلماذا يمنع الاختلاط في سجن وزارة الدفاع؟ انا خائف على وضع السجن جرجس الخوري. لماذا يمنع على محاميه الذي اصبح نائباً أن يزوره؟ فالمحامي الذي يصبح نائباً يعمل اكثر ولديه الامكانات. وأتساءل لماذا لم يوجه محاميه النائب جورج نجم سؤالاً الى الحكومة او استجواباً اذا اقتضى الامر، لأن الظلم لا يُطاق؟ جميعنا بشر، وحتى لو كنا محكومين بالاعدام والتنفيذ غداً، فصحة الانسان وكرامته يجب المحافة عليهما حتى آخر لحظة".

وختم: "هذه باختصار تفاصيل الزيارة وستعد امينة سر اللجنة منى كمال مشروع تقرير، وسنلتقي الاسبوع المقبل للاعداد تقرير خطي بما شاهدناه ونرفعه الى رئيس لجنة حقوق الانسان النائب مروان فارس الذي نشكره على القرار الذي اتخذته اللجنة بعدما احتجنا وطالبنا والحننا مدى عامين ووافق رئيس مجلس النواب نبيه بري على هذا القرار. ونحن سنواصل حملتنا على الظلم، ليس من اجل سمير ججع او جرجس الخوري، انما من اجل حقوق الانسان اينما وجد، لانه يجب ان يكون هناك توازن وعدل في المعاملة في كل السجون وبين جميع السجناء ووفقاً للمعايير والمواصفات نفسها. وبعد ان نجتمع الاثنين المقبل لوضع التقرير النهائي سيكشف اي نقطة تحتاج الى توضيح. وأوجه الشكر الى الزميل غسان مخيبر

الناشط في حقوق الانسان والذي يتميز بدروسه القانونية المعمقة، كما اشكر الدكتور عاطف مجدلاني الذي وجه أسئلة في محلها".

لماذا لا تتقدمون بمشروع قانون للعفو العام وهل من نية لتقديم اقتراح؟

منذ شهر، صارحت زميلي غسان مخيبر بوجوب التقدم باقتراح عفو، وتبين وجود مثل هذا الاقتراح مجهز وموقع من بعض الزملاء وسننضم اليهم ونتناها، لكن آلية العفو في هذا المجلس وبهذه التركيبة صعبة. لهذا السبب، تساءل الدكتور ججع: انالاطب ولكنني اتساءل لماذا لم يصدر عفو خاص، وهذا السؤال يوجه الى فخامة الرئيس".